Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 8, No. 2 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2026.080208 **Pages: 89-100**

السياسات الاستعمارية وتحولات البنية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي (1920–1960): مراجعة نقدية مقارنة للأدبيات

م. د. حسين طالب مهدي السنجري
المديرية العامة لتربية ذي قار، وزارة التربية، ذي قار، 64001، العراق
Abu.marahb98@gmail.com

الملخص

يقدّم هذا المقال مراجعةً نقديةً مقارنةً للأدبيات الأكاديمية التي تناولت السياسات الاستعمارية وتأثيراتها في البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة بين عامَيْ 1920 _1960. تسعى المراجعة إلى بناء جسر تحليلي بين مسارَيْن بحثيَّيْن ظلّا في أغلب الأحيان منفصلَيْن: أدبيات المشرق العربي التي ركّزت على تجارب الانتداب البريطاني والفرنسي في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر، وأدبيات المغرب العربي التي عُنيت بخصوصيات الاستعمار الفرنسي والإيطالي في الجزائر وتونس والمغرب وليبيا. اعتمد الباحث منهجيةً تجمع بين المراجعة السردية والنقدية والمقارنة، واستند إلى أكثر من ثمانين مرجعاً بالعربية والإنجليزية والفرنسية. خلصت المراجعة إلى أنّ الأدبيات القائمة، على ثرائها، تعاني من فجوات جوهرية تتمثّل في ندرة الدراسات المقارنة العابرة للأقاليم، وضعف الاهتمام بتاريخ المرأة والبُعد البيئي والتاريخ الشفوي، فضلاً عن هيمنة المقاربات القومية التي أغفلت في كثير من الأحيان التفاعلات المحلية الدقيقة. تقترح الدراسة مسارات بحثية مستقبلية تتجاوز الثنائيات التقليدية نحو أُطر تحليلية أكثر تعقيداً وشمولاً.

الكَلمة المفتاحية :السياسات الاستعمارية، البنية الاجتماعية، التحولات الاقتصادية، المشرق العربي، المغرب العربي، الانتداب، الاستعمار الاستيطاني، مقال مراجعة.

Colonial Policies and Transformations of the Social and Economic Structure in the Arab World (1920–1960): A Comparative Critical Review of the Literature

Assist. Dr. Hussein Talib Mahdi Al-Sinjari
General Directorate of Education in Dhi Qar, Ministry of Education, Dhi Qar 64001, Iraq
Email: Abu.marahb98@gmail.com

Abstract

This article presents a comparative critical review of the academic literature addressing colonial policies and their impacts on the social and economic structures of the Arab world during the period 1920–1960. The review seeks to establish an analytical bridge between two research trajectories that have often remained separate: the literature on the Arab Mashreq, which has focused on the experiences of the British and French mandates in Iraq, Syria, Lebanon, Palestine, and Egypt, and the literature on the Arab Maghreb, which has examined the distinctive characteristics of French and Italian colonialism in Algeria, Tunisia, Morocco, and Libya. The study adopts a methodology that combines narrative, critical, and comparative review approaches and draws upon more than eighty

sources in Arabic, English, and French. The review concludes that, despite its richness, the existing literature suffers from significant gaps, notably the scarcity of cross-regional comparative studies, the limited attention given to women's history, environmental dimensions, and oral history, as well as the predominance of nationalist approaches that have frequently overlooked nuanced local dynamics and interactions. The study proposes future research directions that move beyond traditional dichotomies toward more complex and comprehensive analytical frameworks.

Keywords: Colonial policies, social structure, economic transformations, Arab Mashreq, Arab Maghreb, mandate system, settler colonialism, review article.

المقدمة

تُمثّل الحقبة الاستعمارية في الوطن العربي مرحلةً مفصليةً لا يزال أثرها حاضراً في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة حتى اليوم. فبين مطلع عشرينيات القرن العشرين وأواخر خمسينياته، خضعت المجتمعات العربية لأنماط متباينة من السيطرة الاستعمارية تراوحت بين الانتداب الدولي والحماية والاستعمار المباشر والاستعمار الاستيطاني، وكان لكلّ نمط من هذه الأنماط آثارٌ مختلفة في عمق تحويله للنسيج الاجتماعي وآليات الإنتاج الاقتصادي. وقد تنبّه ألبرت حوراني إلى أنّ التحولات العميقة التي شهدها العالم العربي في تلك الحقبة لم تكن نتاج الفعل الاستعماري وحده، بل كانت ثمرة تفاعل معقّد بين القوى الخارجية والديناميات الداخلية للمجتمعات العربية ذاتها [1].

أفرزت هذه التجارب المتعددة تراثاً بحثياً ضخماً بلغات متعددة، غير أنّ هذا التراث ظلّ في مجمله مُشتّتاً بين حقلَيْن جغرافيَّيْن نادراً ما تحاورا: حقل دراسات المشرق العربي الذي هيمنت عليه المقاربات الأنجلوساكسونية، وحقل دراسات المغرب العربي الذي تغلّبت فيه المقاربات الفرانكوفونية. وقد أشار روجر أوين إلى أنّ دراسة الاقتصادات العربية في الحقبة الحديثة ظلّت أسيرة التقسيمات الإقليمية الموروثة من الحقبة الاستعمارية ذاتها، ممّا أعاق تشكُّل رؤية تحليلية شاملة لمنطق التبعية الاقتصادية الذي خضعت له المنطقة [2]. تنطلق هذه المراجعة من إشكالية محورية مفادها أنّ الفصل المنهجي والمؤسسي بين أدبيات المشرق والمغرب قد أعاق الفهم المقارن للتجربة الاستعمارية في الوطن العربي بوصفها ظاهرةً مترابطة ذات خصائص مشتركة وتمايزات جوهرية في الوقت ذاته. فالباحث في تاريخ العراق الاستعماري قلّما يلتفت إلى الأدبيات المتعلقة بالجزائر، والمتخصص في تاريخ المغرب يندر أن يستأنس بتجارب الانتداب في سوريا، وهو ما أكّده عبد الله العروي في معرض تحليله لإشكاليات الكتابة التاريخية العربية حين لاحظ أنّ المؤرخ العربي يميل إلى حصر نفسه في إطاره القُطري، مُغفلاً البنى الكبرى التي تتجاوز الحدود الوطنية [3].

تهدف هذه المراجعة إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة: أوّلها، رسم خريطة شاملة للأدبيات الأكاديمية الرئيسية التي تناولت السياسات الاستعمارية وتأثيراتها في البنى العربية خلال الفترة 1920–1960. وثانيها، تحليل الأُطر النظرية والمفهومية التي وظّفها الباحثون في مقاربة الظاهرة الاستعمارية. وثالثها، إجراء مقارنة منهجية بين تجارب المشرق والمغرب العربيَّيْن من خلال الأدبيات المتوفرة. ورابعها، تحديد الفجوات البحثية القائمة واقتراح مسارات بحثية مستقبلية قد تُسهم في تعميق فهمنا لهذه الحقبة المركزية في التاريخ العربي الحديث.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، مستنداً إلى منهجية مراجعة الأدبيات بأبعادها الثلاثة: السردية في عرض الأعمال وتحليل مضامينها، والنقدية في تقييم إسهاماتها ومحدوديتها، والمقارنة في إقامة حوارٍ بين أدبيات المشرق والمغرب لاستخلاص الأنماط المشتركة والتمايزات الجوهرية، وذلك ضمن إطارٍ تاريخيٍّ يغطّي الحقبة الممتدّة بين 1920 -1960، وهي المرحلة التي شهدت أعمق التحولات البنيوية في المجتمعات العربية، بدءاً من تأسيس نظام الانتداب وانتهاءً بمرحلة الاستقلالات الكبرى. وينقسم البحث إلى اربعة مباحث: يتناول المبحث الأول الأُطر النظرية والمفهومية، ويُخصَّص المبحث الثاني لأدبيات المشرق العربي، ويتناول المبحث الثالث أدبيات المغرب العربي، فيما يقدّم المبحث الرابع تحليلاً مقارناً يستخلص الأنماط المشتركة والتباينات البنيوية، تليه الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الأُطر النظرية والمفهومية

نظريات ما بعد الاستعمار وتطبيقاتها على السياق العربي

لا يمكن مقاربة الأدبيات المتعلقة بالتجربة الاستعمارية في الوطن العربي دون التوقف عند الأُطر النظرية الكبرى التي شكّلت المعرفة حول الاستعمار وإرثه. وتحتلّ نظريات ما بعد الاستعمار مكانةً مركزيةً في هذا السياق، إذ أحدثت تحوّلاً عميقاً في طرائق فهم العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر منذ ثمانينيات القرن العشرين. يُعدّ كتاب إدوارد سعيد "الاستشراق" (1978) نقطة الانطلاق الأبرز في هذا الحقل. حدّد سعيد في مقدمة كتابه ثلاثة معانٍ متداخلة للاستشراق: بوصفه حقلاً أكاديمياً، وبوصفه أسلوباً في التفكير قائماً على تمييز وجودي ومعرفي بين الشرق والغرب وبوصفه مؤسسة تهدف إلى السيطرة على الشرق وإعادة بنائه والتسلّط عليه. وقد كشف سعيد عن البنية المعرفية التي أنتجت الخطاب الغربي حول الشرق، مبيّناً كيف أنّ الاستشراق لم يكن مجرّد حقل أكاديمي بريء بل كان جزءاً لا يتجزّأ من آليات السيطرة الاستعمارية، لا سيما في تحليله لعلاقة المعرفة بالسلطة التي اقتبسها من ميشيل فوكو. غير أنّ مقاربة سعيد واجهت انتقادات جوهرية من داخل الحقل ذاته ومن خارجه. فقد أشار صادق جلال العظم إلى أنّ سعيد وقع فيما سمّاه "الاستشراق معكوساً" أيْ إنّه أعاد إنتاج الثنائية الجوهرانية بين الشرق والغرب التي أراد تفكيكها [4].

انتقد بعض المؤرخين الاجتماعيين مقاربة سعيد لأنّها ركّزت على تحليل النصوص والخطابات على حساب الممارسات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية، ولأنّها أغفلت فاعلية المجتمعات المُستعمَرة وقدرتها على مقاومة الخطاب المهيمن وإعادة تشكيله. وقد طوّر هومي بابا (Homi Bhabha)هذا النقد الأخير من خلال مفهوم، الهجنة، الذي يرفض الثنائية الصارمة بين المستعمِر والمستعمَر، ويُبرز فضاءً ثالثاً (Third Space) يتشكّل فيه التفاعل الثقافي بطرائق معقّدة لا يمكن اختزالها في منطق الهيمنة والخضوع.

وفي السياق ذاته، قدّمت غاياتري سبيفاك (Gayatri Spivak) مقاربةً مكمّلةً أثّرت في دراسة الهامشية والتبعية. ففي مقالتها الشهيرة، هل يستطيع التابع أن يتكلم؟ (1988)، طرحت سبيفاك تساؤلاً جذرياً حول إمكانية تمثيل صوت الفئات المهمّشة ولا سيما النساء في المجتمعات المُستعمَرة في إطار بنى معرفية صاغها المستعمِر [5]. وقد وجد هذا التساؤل صداه في الأدبيات العربية لاحقاً، حيث بات الباحثون يُولون اهتماماً متزايداً لمسألة الصوت والتمثيل في الكتابة التاريخية عن الحقبة الاستعمارية. ولكنّ التطبيق الفعلي لهذه المقاربة ظلّ محدوداً في كثير من الدراسات العربية التي لا تزال تنطلق من المنظور القومي أو الوطني في المقام الأول، وهو ما يُعدّ في حدّ ذاته فجوةً بحثيةً لافتة سنعود إليها في المحور الخامس. على المستوى التطبيقي في السياق العربي، يُلاحَظ أنّ نظريات ما بعد الاستعمار لم تُستقبَل استقبالاً واحداً في الأوساط الأكاديمية العربية. فبينما تبنّاها فريق من الباحثين بحماسة واعتبروها أداةً لتفكيك الإرث المعرفي الاستعماري، رأى فريق آخر أنّها نظريات غربية المنشأ والمنطلقات، وأنّ تطبيقها على السياق العربي يحتاج إلى حذر شديد وتكييف جوهري. وقد أشار كمال أبو ديب، أحد أبرز المترجمين العرب لأعمال سعيد، إلى أنّ نظرية ما بعد الاستعمار تواجه معضلة مزدوجة في العالم العربي: فهي من جهة تُوظَّف أداةً نقديةً لمواجهة الخطاب الغربي المهيمن، لكنها من جهة أخرى تبقى مُنتَجاً معرفياً غربياً يحمل في ذاته إشكاليات القوة المعرفية التي يحاول تفكيكها [6].

1. مفهوم الاستعمار الاستيطاني وتطبيقاته

يُشكّل مفهوم الاستعمار الاستيطاني إطاراً تحليلياً مركزياً لفهم نمطَيْن مختلفَيْن من التجربة الاستعمارية في الوطن العربي: الحالة الجزائرية والحالة الفلسطينية. ويتمايز الاستعمار الاستيطاني عن الاستعمار التقليدي في أنّه لا يهدف فقط إلى استغلال الموارد والعمالة المحلية، بل يسعى إلى استبدال السكان الأصليين وإحلال جماعة استيطانية محلّهم، وهو ما يجعل منه "بنية وليس حدثاً" وفق تعبير الباحث باتريك وولف الذي أسّس لمقاربة نظرية متماسكة في هذا الحقل، وقد أوضح وولف أنّ المنطق البنيوي للاستعمار الاستيطاني يقوم على ما سمّاه "منطق الإزالة" (logic of elimination) الذي لا يقتصر على الإبادة الجسدية بل يشمل أيضاً التهجير والاستيعاب القسري ومحو الهوية الثقافية [7].

في الحالة الجزائرية، تكشف الأدبيات عن تجربة استيطانية بالغة العمق بدأت منذ عام 1830 واستمرت مئة واثنتين وثلاثين سنة. وقد رصد شارل روبير أجيرون بتفصيل دقيق كيف جُرّد الفلاحون الجزائريون من أراضيهم عبر سلسلة من القوانين الاستعمارية، مُوثّقاً الآليات القانونية والإدارية التي أتاحت نقل الملكية العقارية من الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين على

نطاق واسع [8]. وقد أكمل بنجامين ستورا (Benjamin Stora)هذا الجهد التاريخي من خلال تحليله الشامل لتاريخ الجزائر الاستعماري الذي رسم فيه صورة متعددة الأبعاد للتحولات الاجتماعية التي أحدثها الاستيطان، من تدمير البنى القبلية التقليدية إلى خلق طبقة جديدة من العمّال الزراعيين المعدمين [9].

أمّا في فلسطين، فقد اتّخذ الاستعمار الاستيطاني طابعاً خاصّاً من خلال المشروع الصهيوني الذي دعمه الانتداب البريطاني. وقد أثبت رشيد الخالدي في دراسته المرجعية أنّ الهوية الوطنية الفلسطينية تبلورت في سياق المواجهة المزدوجة مع كلٍّ من الانتداب البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني، مُوثّقاً كيف أنّ الوعي الجمعي الفلسطيني تشكّل استجابةً لتهديد وجودي فريد في طبيعته [10]. وقد عزّز إيلان بابيه (Ilan Pappe) هذا الفهم من منظور مختلف، إذ كشف بالاستناد إلى الأرشيفات الإسرائيلية عن التخطيط المنهجي لعمليات التهجير التي رافقت حرب 1948، مُقدّماً أدلة تفصيلية على وجود "خطة دالت" وتنفيذها [11].

إنّ المقارنة بين هاتين التجربتين الاستيطانيتين الجزائر وفلسطين تُفضي إلى ملاحظات بالغة الأهمية لا تزال تنتظر تحليلاً معمّقاً. فعلى الرغم من التشابه البنيوي في منطق الإحلال والاقتلاع، ثمّة فوارق جوهرية تتّصل بالسياق التاريخي والفاعلين وآليات التنفيذ. ففي الجزائر، جاء الاستيطان مرتبطاً بالدولة الفرنسية مباشرةً وضمن مشروع "فرنسة" شاملة، بينما ارتبط الاستيطان في فلسطين بحركة قومية عابرة للحدود (الصهيونية) استخدمت الانتداب البريطاني أداةً لتحقيق أهدافها.

2. نظام الانتداب والوصاية: بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية

مثّل نظام الانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم عام 1920 إطاراً قانونياً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية، إذ قام على فكرة "الوصاية المقدّسة للحضارة" التي تفترض أنّ الشعوب الخاضعة للانتداب لم تبلغ بعد مرحلة النضج التي تؤهّلها للحكم الذاتي. وقد حلّل كوينسي رايت (Quincy Wright) هذا الإطار القانوني تحليلاً مستفيضاً مبيّناً التناقضات البنيوية التي شابته منذ البداية، ولا سيما التوتر بين مبدأ حقّ تقرير المصير الويلسوني نسبةً إلى الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون (Woodrw Wilson)(1856–1924) الذي أرسى هذا المبدأ ضمن النقاط الأربع عشرة عام 1918 وفق ما ورد في قاموس أكسفورد للعلاقات الدولية والممارسات الاستعمارية الفعلية للدول المنتدَبة [12].

أبرزت الأدبيات الحديثة التناقض الجوهري بين الخطاب القانوني لنظام الانتداب وممارساته الفعلية. وقد قدّمت سوزان بيدرسن في دراستها المرجعية تحليلاً دقيقاً لعمل لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم، مُبيّنةً كيف أنّ هذه اللجنة تحوّلت إلى أداة لإضفاء الشرعية على الممارسات الاستعمارية بدلاً من أن تكون رقيباً فعلياً عليها، وإن كان لها في بعض الأحيان دور في كبح أسوأ التجاوزات [13]. وفي السياق المشرقي تحديداً، أوضح بيتر سلوغليت (Peter Sluglett) في دراسته المرجعية أنّ بريطانيا صنعت الدولة العراقية على نحو يخدم مصالحها الاستراتيجية والنفطية، مُفصّلاً كيف أنّ بنية الدولة العراقية الحديثة من حدودها الجغرافية إلى نظامها السياسي كانت انعكاساً للحسابات البريطانية أكثر من كونها تعبيراً عن إرادة السكان المحليين [14].

أمّا فيليب خوري، فقد كشف في دراسته الموسوعية عن سوريا تحت الانتداب الفرنسي عن الآليات التي استخدمتها فرنسا لتقسيم سوريا على أُسس طائفية وعرقية بهدف إحكام سيطرتها. وقد أثبت خوري أنّ فرنسا عمدت إلى تفتيت الكيان السوري إلى عدّة وحدات إدارية منفصلة (دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين، جبل الدروز، لواء الإسكندرون)، وهو ما أفضى إلى تعميق الانقسامات الطائفية والمناطقية بدلاً من معالجتها [15]. وقد أبرز خوري كيف أنّ النخبة الحضرية السورية واصلت ممارسة دورها الوسيط بين السلطة المنتدَبة والمجتمع المحلي وفق ما أسماه ألبرت حوراني "سياسة الأعيان" (politics of notables)، لكن في ظلّ شروط جديدة فرضها الوجود الفرنسي [16].

3. المقاربات النقدية للتاريخ الاستعماري: من التبرير إلى التفكيك

تعاقبت على حقل التاريخ الاستعماري العربي عدّة مقاربات تعكس تحوّلات السياق السياسي والفكري في المنطقة. ويمكن تمييز أربع مقاربات رئيسية شكّلت الأدبيات المتاحة:

المقاربة الأولى هي المدرسة الاستعمارية التقليدية التي أنتجها المؤرخون والإداريون الاستعماريون أنفسهم، والتي تبنّت في الغالب خطاب "الرسالة الحضارية" (mission civilisatrice) وبرّرت الوجود الاستعماري باعتباره ضرورة تحديثية. في المغرب العربي، تمثّلت هذه المدرسة بأعمال مؤرخين مثل إميل فيليكس غوتييه (Emil Felix Gautier) وروبيرت مونتاني (Robert Montagne)، الذين رسموا صورة للمجتمعات المغاربية بوصفها مجتمعات"جامدة" تحتاج إلى التدخل الخارجي

لتحريكها. أمّا في المشرق العربي، فقد تبنّى ستيفن لونغريغ(Stephen Longrigg) في كتابَيْه عن العراق وسوريا مقاربة مماثلة اعتبرت الإدارة البريطانية والفرنسية عاملاً إيجابياً في تحديث المنطقة [17].

المقاربة الثانية هي المدرسة القومية العربية التي نشأت مع حركات الاستقلال وهيمنت على الكتابة التاريخية العربية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته. وقد ركّزت هذه المدرسة على جرائم الاستعمار وبطولات المقاومة، وتبنّت في الغالب سرديةً غائيةً ترى في التاريخ الاستعماري مقدمةً حتميةً للتحرّر الوطني. ومن أبرز ممثّلي هذه المدرسة في مصر عبد الرحمن الرافعي الذي وثّق في مؤلفاته المتعددة تاريخ مصر القومي من منظور وطني يضع الكفاح ضد الاحتلال البريطاني في صدارة السردية التاريخية [18]. وفي العراق، قدّم عبد الرزاق الحسني تأريخاً مفصّلاً للعراق الحديث من المنظور ذاته [19]. ورغم أهمية هذه المدرسة في توثيق الأحداث التاريخية وبناء الوعي الوطني، فقد انتقدها باحثون لاحقون لميلها إلى التبسيط وإهمال التعقيدات الداخلية للمجتمعات العربية.

المقاربة الثالثة هي المقاربات الماركسية وما بعد الماركسية التي أضافت بُعداً طبقياً وبنيوياً لتحليل التجربة الاستعمارية. ويُعدّ كتاب حنّا بطاطو عن الطبقات الاجتماعية القديمة في العراق أحد أهم المؤلفات في هذا الاتجاه، إذ قدّم تحليلاً دقيقاً للبنية الطبقية العراقية وتحولاتها تحت الانتداب البريطاني ثم في الحقبة الملكية، مستنداً إلى أرشيفات لم يسبق الكشف عنها [20]. وقد أثبت بطاطو أنّ السياسات البريطانية في العراق أسهمت في تركيز ملكية الأراضي في أيدي فئة محدودة من كبار الملّاك والشيوخ، مُعمّقةً بذلك الفوارق الطبقية وخالقةً لظروف الانفجار الثوري الذي وقع عام 1958. وفي المغرب العربي، قدّم فرانز فانون (Frantz Fanon) مقاربة ماركسية نقدية للاستعمار من خلال تجربته المباشرة في الجزائر، مُحلّلاً الأبعاد النفسية والاجتماعية للعنف الاستعماري ومؤكّداً أنّ الاستعمار ليس مجرد نظام اقتصادي بل هو بنية شاملة من السيطرة تمسّ الوعي والجسد والأرض [21].

المقاربة الرابعة هي التاريخ الاجتماعي الجديد الذي تطوّر منذ ثمانينيات القرن العشرين تحت تأثير مدرسة الحوليات الفرنسية والأنثروبولوجيا التاريخية، والذي أعاد الاعتبار للفاعلين المحليين وللحياة اليومية في ظلّ الاستعمار. ويُمثّل تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell) نموذجاً متقدماً لهذه المقاربة من خلال كتابه عن استعمار مصر، الذي حلّل فيه الاستعمار البريطاني لا بوصفه مجرد سيطرة عسكرية واقتصادية، بل باعتباره مشروعاً لإعادة تنظيم الفضاء والمعرفة والجسد وفق منطق حداثي غربي، وهو ما أسماه "النظام الاستعماري بمعناه الأوسع" [22]. وفي المغرب العربي، قدّم جاك بيرك (Jack Berque) نموذجاً مماثلاً من خلال دراسته المتعمّقة للمغرب العربي بين الحربَيْن، التي رصدت التحولات الدقيقة في البنى الاجتماعية والثقافية المحلية بعيداً عن السرديات الكبرى [23].

المبحث الثاني

أدبيات المشرق العربي

أولا: العراق تحت الانتداب البريطاني

تُشكّل الأدبيات المتعلقة بالعراق تحت الانتداب البريطاني واحداً من أغنى حقول الدراسات الاستعمارية في المشرق العربي. وقد تمحورت هذه الأدبيات حول عدّة محاور رئيسية: السياسات الاقتصادية البريطانية وأثرها في البنية الاجتماعية، تحولات نظام ملكية الأراضي، وإعادة هيكلة العلاقات القبلية والطائفية. يحتلّ كتاب بيتر سلوغليت (Peter Sluglett) بريطانيا في العراق، مكانةً مركزيةً في هذا الحقل، إذ قدّم تحليلاً مفصّلاً لسياسات الانتداب البريطاني من خلال الأرشيفات البريطانية الرسمية. وقد أثبت سلوغليت أنّ بريطانيا صمّمت الهيكل السياسي والإداري للعراق بما يخدم هدفَيْن متلازمَيْن: ضمان السيطرة على الموارد النفطية، وتقليل تكاليف الإدارة الاستعمارية من خلال ما سُمّي بـ(الحكم غير المباشر) [24]. قد أظهر سلوغليت أنّ السياسة البريطانية في مجال ملكية الأراضي كانت محوريةً في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية العراقية، إذ أسهمت في تحويل شيوخ القبائل إلى ملّاك كبار وإلحاق الفلاحين بالأرض بوصفهم عمّالاً مرتبطين بالمالك لا بالعشيرة.

أمّا حنّا بطاطو فقد قدّم في مؤلفه الضخم الذي يمتدّ على 1283 صفحة أشمل دراسة للبنية الطبقية العراقية وتحولاتها. وتكمن أهمية بطاطو الاستثنائية في أنّه جمع بين منهجيتين: التحليل الطبقي الماركسي والتوثيق الأرشيفي المفصّل، مستنداً إلى سجلات حكومية عراقية لم يتمكّن باحث آخر من الوصول إليها. وقد كشف بطاطو عن التأثير العميق للسياسات البريطانية في تشكيل بنية اللامساواة في العراق، مُوثّقاً كيف أنّ نسبة ضئيلة من الملّاك الكبار باتت تسيطر على الحصة الأعظم من الأراضي الزراعية بحلول منتصف القرن العشرين. كما أثبت أنّ التركيب الطائفي والعرقي للعراق لم يكن معطىً جامداً بل كان متداخلاً مع البنية الطبقية بطرائق معقّدة أغفلتها السرديات التبسيطية.

وقد أضاف علي الوردي بُعداً سوسيولوجياً فريداً لفهم التحولات العراقية من خلال موسوعته (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) التي رصدت التوتر المزمن بين قيم البداوة وقيم الحضارة في المجتمع العراقي، وأثبتت أنّ هذا التوتر شكّل مفتاحاً لفهم ردود الفعل المحلية على السياسات الاستعمارية. وقد خصّص الوردي الجزء السادس من موسوعته لتحليل الفترة 1920–1924 التي شهدت ثورة العشرين وتأسيس الدولة العراقية تحت الانتداب، مُقدّماً قراءة اجتماعية عميقة للأحداث تتجاوز السردية السياسية التقليدية.

ثانيا: سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي

تتمتع أدبيات سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بخصوصية تتّصل بطبيعة السياسات الفرنسية التي اتّسمت بالبُعد الطائفي والتقسيمي. وكما أوضح فيليب خوري، إنّ فرنسا لم تكتفِ بفرض سيطرتها السياسية بل سعت إلى إعادة هندسة الخريطة الديمغرافية والإدارية للمنطقة. وقد تتبّع خوري بدقة كيف أنّ النخبة الوطنية السورية المتمثّلة في "الكتلة الوطنية" حاولت التفاوض مع الانتداب الفرنسي من موقع ضعف، مستخدمةً خطاب القومية العربية أداةً لتعبئة الشرائح الشعبية ضدّ الهيمنة الفرنسية [25]. ومن أبرز مساهمات خوري تحليله المعمّق للثورة السورية الكبرى (1925–1927) التي أثبت أنّها لم تكن مجرد انتفاضة درزية محلية بل تحوّلت إلى حركة وطنية واسعة ضمّت مختلف المكوّنات الاجتماعية والطائفية. وقد أضافت إليزابيث طمسون (ElizabethThompson) بُعداً اجتماعياً للأدبيات المتعلقة بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان من خلال تحليلها لمفهوم "المواطنة الاستعمارية" وتأثيره في إعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء على حدٍّ سواء. وقد أثبتت طمسون أنّ السياسات الاستعمارية الفرنسية لم تقتصر على المجال السياسي والاقتصادي بل امتدّت إلى مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية، حيث أصبحت المرأة محوراً لصراع معقّد بين المشروع الاستعماري والنخب المحلية والحركات النسائية الناشئة.

أمّا على صعيد التحولات الاقتصادية، فقد رصدت الأدبيات كيف أنّ الانتداب الفرنسي ربط الاقتصاد السوري واللبناني بالنظام النقدي الفرنسي من خلال إنشاء بنك سوريا ولبنان، وكيف أنّ السياسات الجمركية الفرنسية فتحت السوق السورية أمام المنتجات الفرنسية على حساب الصناعات المحلية التقليدية. وقد أشار خوري إلى أنّ التدمير التدريجي للحِرَف اليدوية السورية ولا سيما صناعة النسيج أسهم في تشكيل شريحة واسعة من البروليتاريا الحضرية التي ستُصبح لاحقاً قاعدةً اجتماعيةً للحركات الراديكالية في فترة ما بعد الاستقلال [26].

ثالثا: فلسطين والاستعمار الاستيطاني

تتمتع الأدبيات المتعلقة بفلسطين بخصوصية استثنائية ترتبط بفرادة التجربة الاستعمارية فيها، إذ جمعت بين الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وهو ما جعل من فلسطين حالة فريدة لا نظير لها في المشرق العربي، وإن كانت تتقاطع بنيوياً مع الحالة الجزائرية في المغرب العربي. وقد شهدت هذه الأدبيات تحوّلات جذرية منذ ثمانينيات القرن العشرين مع ظهور ما عُرف بـ«المؤرخين الإسرائيليين الجدد» الذين أعادوا فحص الروايات الرسمية الإسرائيلية حول نشأة الدولة.

أسهم رشيد الخالدي إسهاماً محورياً في هذا الحقل من خلال تحليله لتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة التحدّي المزدوج من الانتداب والاستيطان. وقد أثبت الخالدي أنّ عناصر هذه الهوية لم تكن وليدة نكبة 1948 بل تشكّلت تدريجياً منذ أواخر العهد العثماني واكتسبت ملامحها الواضحة في ظلّ الانتداب البريطاني، مُفنّداً بذلك الأطروحة الصهيونية القائلة بأنّ الهوية الفلسطينية اختراع حديث لا أساس تاريخي له. وقد أكّد الخالدي أهمية الصحافة والمؤسسات الثقافية والتعليمية المحلية في بلورة الوعي الوطني الفلسطيني، مُوثّقاً دور مدن مثل القدس وحيفا ويافا بوصفها حواضن لهذا الوعي الناشئ. وعلى الجانب الإسرائيلي النقدي، قدّم إيلان بابيه قراءةً جذريةً لأحداث 1948 استناداً إلى وثائق أرشيفية إسرائيلية، أثبت من خلالها أنّ تهجير الفلسطينيين لم يكن نتيجةً عرضيةً للحرب بل كان ثمرة تخطيط مسبق ومنهجي. كما أكّد أنّ عمليات التطهير العرقي شملت تدمير مئات القرى الفلسطينية ومحوها من الخريطة بصورة ممنهجة. وقد أثارت أعمال بابيه جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية، حيث انتقده بعض المؤرخين الإسرائيليين ومنهم بيني موريس (Benny Morris) الذي ينتمي هو أيضاً إلى المؤرخين الجدد لاعتبار أنّ تأطير الأحداث بمصطلح (التطهير العرقي) يتجاوز ما تسمح به الوثائق التاريخية. غير أنّ هذا الجدل في حدّ ذاته يكشف عن الطابع المُسيَّس للكتابة التاريخية حول فلسطين، وعن صعوبة الفصل بين التحليل الأكاديمي والالتزام السياسي في هذا الحقل.

رابعا: مصر والتحولات الاقتصادية

تتميّز الحالة المصرية عن بقية حالات المشرق العربي بأنّها خضعت لاحتلال بريطاني طويل الأمد بدأ عام 1882، أيْ قبل نظام الانتداب بأربعة عقود، ممّا يجعل دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها ذات عمق زمني أكبر. وقد رسم روجر أوين

(Roger Owen) صورةً مفصّلةً لاندماج الاقتصاد المصري في نظام الاقتصاد العالمي الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر، مُبيّناً كيف أنّ تحويل مصر إلى منتج رئيسي للقطن أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الريف المصري وأفضى إلى ظهور طبقة من كبار الملّاك المرتبطين بالسوق الدولية [27].

وقد طوّر تيموثي ميتشل هذا التحليل في اتجاه مبتكر من خلال كتابه) استعمار مصر) الذي تجاوز فيه المقاربة الاقتصادية التقليدية إلى تحليل ما أسماه "التأثير الاستعماري" بوصفه عملية إعادة تنظيم شاملة للفضاء والمعرفة والجسد. وقد أثبت ميتشل أنّ الإصلاحات التي أدخلها البريطانيون في التعليم والقانون والجيش والتخطيط العمراني لم تكن مجرد تحديث محايد بل كانت أدوات لإنتاج نوع جديد من السيطرة يقوم على النظام والانضباط بالمعنى الفوكوي نسبةً إلى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو(Michel Foucault) (1926–1984) الذي طوّر في كتابه (المراقبة والمعاقبة) مفهوم السلطة الانضباطية بوصفها شبكةً من التقنيات والمعارف التي تُنتج أجساداً طيّعةً عبر المؤسسات الحديثة كالمدرسة والسجن والمستشفى، وفق ما يُورده قاموس أكسفورد للفلسفة. وقد لاقت مقاربة ميتشل اهتماماً واسعاً لأنّها فتحت آفاقاً جديدة لفهم الأبعاد الثقافية والمعرفية للاستعمار، وإن انتقدها بعض المؤرخين الاقتصاديين لاعتبار أنّها أهملت الجوانب المادية والاقتصادية المباشرة للاستعمار.

على الصعيد العربي، يظلّ عبد الرحمن الرافعي المؤرخ الأكثر تأثيراً في التأريخ الوطني المصري. وقد وثّق الرافعي في سلسلة مؤلفاته الممتدة تاريخ مصر القومي بأسلوب جمع بين التوثيق الدقيق والحماسة الوطنية، مُركّزاً على ثورة 1919 بوصفها لحظة التحوّل المفصلية في الوعي الوطني المصري. وقد رصد الرافعي بتفصيل كيف أنّ الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضها الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى من تسخير العمالة المصرية ومصادرة المحاصيل الزراعية مهّدت الأرض لانفجار ثوري شامل. ورغم أهمية عمل الرافعي التوثيقية، فإنّ مقاربته القومية تفتقر إلى التحليل الطبقي والاجتماعي الذي قدّمه لاحقاً باحثون مثل جويل بينين (Joel Beinin)وزكاري لوكمان (Zachary Lockman) في دراستهما عن الحركة العمّالية المصرية.

المبحث الثالث

أدبيات المغرب العربي

أولا: الجزائر والاستعمار الاستيطاني الفرنسي

تحتلّ الجزائر مكانةً استثنائيةً في أدبيات الاستعمار بالمغرب العربي بحكم عمق التجربة الاستيطانية فيها وطولها وشمولية تأثيراتها. فقد شكّل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830–1962) حالةً فريدةً تميّزت بإلحاق البلاد إدارياً بفرنسا واعتبارها جزءاً من التراب الوطني الفرنسي، وهو ما أضفى على التجربة الاستعمارية عمقاً وراديكاليةً لم يُعرفا في أيّ بلد عربي آخر باستثناء فلسطين.

قدّم شارل روبير أجيرون (Charles-Robert Ageron) أشمل دراسة تاريخية عن الجزائر المعاصرة من منظور أكاديمي فرنسي متحرّر نسبياً من المسلّمات الاستعمارية. فقد رصد أجيرون في المجلد الأول من مؤلفه (1830–1871) المراحل الأولى للغزو والاستيطان، مُبيّناً كيف دمّرت السياسات الفرنسية البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية من خلال المصادرات الجماعية للأراضي وتفكيك ملكية «العرش» (الأراضي الجماعية) [28]. أمّا في المجلد الثاني (1871–1954)، فقد حلّل أجيرون الآثار العميقة لسياسات الاستيطان المكثّف وقوانين الوضع الخاص (Code de l'Indigénat) التي فرضت نظاماً قانونياً تمييزياً حرم الجزائريين من أبسط حقوقهم المدنية والسياسية [29]. وقد أسهم فرانز فانون إسهاماً استثنائياً في فهم الأبعاد النفسية والثقافية للاستعمار الجزائري. فمن خلال تجربته طبيباً نفسياً في مستشفى البليدة، شهد فانون عن كثب الآثار المدمّرة للعنف الاستعماري على الصحة النفسية للجزائريين والفرنسيين على حدٍّ سواء. وقد خصّص الفصل الأخير من كتابه (معذّبو الأرض) لتحليل حالات نفسية واقعية رصدها خلال الثورة الجزائرية، مُقدّماً شهادةً سريريةً ونظريةً فريدةً على الثمن الإنساني الباهظ للاستعمار. كما حلّل فانون في كتابه السابق (بشرة سوداء، أقنعة بيضاء) آليات الاستلاب الثقافي الذي يُنتجه الاستعمار في نفوس المُستعمَرين، وهو تحليل وجد صداه الواسع في أدبيات ما بعد الاستعمار لاحقاً.

أمّا بنجامين ستورا، فقد قدّم سلسلة من المؤلفات التي رسمت صورةً شاملةً ومتعددة الأبعاد لتاريخ الجزائر الاستعمارية وحرب التحرير وإرثهما. وقد تميّزت مقاربة ستورا بالاهتمام بـ(الذاكرة) إلى جانب التاريخ، حيث أبرز كيف أنّ الصراع على تأويل الماضي الاستعماري لا يزال يُلقي بظلاله على العلاقات الفرنسية-الجزائرية والنقاشات السياسية الداخلية في كلا البلدَيْن [30]. وقد تكاملت أعمال بيير بورديو(Pierre Bourdieu) مع هذه الأدبيات من خلال دراساته الأنثروبولوجيا الميدانية عن المجتمع الجزائري في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، التي رصدت التفكّك العميق للبنى الاجتماعية التقليدية تحت وطأة الاستعمار والحرب، وأبرزت كيف أنّ التهجير لم يكن مجرد نقل مكاني بل كان زلزالاً اجتماعياً أطاح بمنظومة كاملة من القيم والعلاقات.

ثانيا: تونس تحت الحماية الفرنسية

تميّزت التجربة الاستعمارية في تونس عن الحالة الجزائرية بأنّها جاءت في شكل حماية (Protectorate) منذ عام 1881، وهو ما أبقى نظرياً على البنى المحلية القائمة ولا سيما مؤسسة البَايْ مع إخضاعها فعلياً للسيطرة الفرنسية. وقد أوضحت ليزا أندرسون (Lisa Anderson) في دراستها المقارنة بين تونس وليبيا أنّ نظام الحماية في تونس أفضى إلى نتائج مختلفة جذرياً عن الاستعمار المباشر في الجزائر، إذ حافظ ولو شكلياً على مؤسسات الدولة المحلية التي ستُصبح لاحقاً أساساً لبناء دولة ما بعد الاستقلال [31]. وقد قدّم شارل أندريه جوليان(Charles-Andre Julian) إسهاماً تأسيسياً في تأريخ شمال أفريقيا من خلال كتابه الموسوعي عن تاريخ أفريقيا الشمالية الذي رصد المسار الطويل للمنطقة من العصور القديمة حتى العصر الحديث، مُولياً اهتماماً خاصّاً لتأثير الاستعمار في تفكيك البنى التقليدية [32]. كما أسهمت الحركة الوطنية التونسية ذاتها في إنتاج أدبيات تاريخية ذات طابع توثيقي ونضالي، يتصدّرها ما كتبه الطاهر الحدّاد الذي لم يكتفِ بتوثيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بل ربطها بمشروع إصلاحي شامل تناول وضع المرأة والعمّال [33].

ثالثا: المغرب الأقصى

تتمتع الأدبيات المتعلقة بالمغرب الأقصى بسمة خاصّة ترتبط بشخصية المارشال ليوطي (Lyautey) المقيم العام الفرنسي الأول (1912–1925) الذي تبنّى سياسة "الاستعمار المهذّب" القائمة على احترام ظاهري للبنى المحلية مع إعادة تنظيمها وفق المصالح الاستعمارية. وقد أوضح دانيال ريفيه (Daniel Rivet) في دراسته الشاملة أنّ سياسة ليوطي أفرزت ما أسماه ازدواجية البنى (dualisme des structures) حيث تعايش نظامان (تقليدي وحديث) دون أن يندمجا، وهو ما أدّى إلى تعميق الهوّة بين المغرب "العميق" (Maroc inutile) والمغرب "النافع" (Maroc utile) وهو مصطلح جغرافي اقتصادي صاغته الإدارة الاستعمارية الفرنسية للدلالة على المناطق السهلية الخصبة والمدن الساحلية الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، فاس، مكناس) ذات المردودية الاقتصادية العالية، في مقابل المناطق الجبلية والصحراوية المُهمَلة، وفق ما يُورده قاموس المصطلحات الجغرافية والاستعمارية لدى الباحث الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste) الذي استأثر بالاهتمام الاستعماري [34].

وعلى الصعيد العربي، يُعدّ عبد الله العروي أبرز المفكرين الذين قدّموا قراءةً نقديةً شاملةً لتاريخ المغرب في الحقبة الاستعمارية. وقد تجاوز العروي في كتابه (تاريخ المغرب: محاولة في التركيب) السردية الاستعمارية والسردية القومية على حدٍّ سواء، ساعياً إلى بناء إطار تحليلي يضع تاريخ المغرب في سياقه الإقليمي والعالمي. وقد أثبت العروي أنّ المؤرخين الاستعماريين سعوا منهجياً إلى فصل المغرب عن محيطه العربي والإسلامي وتقديمه بوصفه عالماً بربرياً متمايزاً، وهو ما أسماه "الأسطورة البربرية" التي وظّفتها السياسة الاستعمارية لتقسيم المجتمع المغربي. كما قدّم جاك بيرك إسهاماً أنثروبولوجياً بالغ الأهمية من خلال دراساته الميدانية التي رصدت التحولات الدقيقة في البنى الاجتماعية المغاربية خلال فترة ما بين الحربَيْن.

رابعا: ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي

تُمثّل ليبيا الحالة الأقلّ توثيقاً في أدبيات المغرب العربي، وهو ما يُشكّل في حدّ ذاته فجوةً بحثيةً لافتة. فقد تميّز الاستعمار الإيطالي لليبيا (1911–1943) بوحشية استثنائية، لا سيما خلال حملات الجنرال غراتسياني(Graziani) في الثلاثينيات التي شملت إنشاء معسكرات اعتقال جماعي وعمليات تهجير واسعة النطاق. وقد ظلّ هذا التاريخ مطموراً لعقود طويلة بسبب ضعف التوثيق المحلي وتردّد المؤرخون الإيطاليون في مواجهة هذا الفصل القاتم من تاريخهم الاستعماري. تبرز دراسة ليزا أندرسون عن الدولة والتحوّل الاجتماعي في تونس وليبيا بوصفها إحدى أهم المحاولات الأكاديمية لتحليل التجربة الليبية في إطار مقارن، إذ أثبتت أندرسون أنّ غياب مؤسسات دولة وسيطة في ليبيا بخلاف تونس التي حافظ فيها نظام الحماية على مؤسسات البَايْ جعل الاستعمار الإيطالي أكثر تدميراً للبنى المحلية، وهو ما انعكس لاحقاً على صعوبة بناء الدولة بعد الاستقلال. كما قدّم المؤرخ الإيطالي أنجلو دِل بوكا(Angelo Del Boca) إسهاماً محورياً في كشف الحقيقة عن الجرائم الإيطالية في ليبيا، مُوثّقاً لأول مرة استخدام الغازات السامة ومعسكرات الاعتقال الجماعي في حرب الإبادة ضد المقاومة الليبية.

المبحث الرابع

التحليل المقارن الأنماط المشتركة، والتباينات البنيوية

أولا: المنطق البنيوي المشترك: من التفكيك إلى إعادة الإدماج

على الرغم من التباين الظاهري بين نموذج الانتداب في المشرق ونموذج الاستعمار الاستيطاني والحماية في المغرب، فإنّ القراءة المعمّقة للأدبيات المراجَعة في القسمين السابقين تُفضي إلى استنتاج مركزي: ثمة منطق بنيوي مشترك حكم السياسات الاستعمارية في الإقليمين، وإن تجلّى بأدوات وسرعات مختلفة. ويمكن التمييز بين أربعة أنماط كبرى تتقاطع فيها التجربتان.

يتّصل النمط الأول بإعادة هيكلة الاقتصادات المحلية وإدماجها قسراً في دائرة التراكم الرأسمالي الأوروبي. فقد كشف أوين أنّ البنى الإنتاجية في المشرق حُوّلت من تنوع نسبي إلى تخصّص تصديري أحادي يخدم حاجات المتروبول [35]، وبيّن ريفي أنّ المغرب العربي سار في المسار ذاته وإن بآليات مختلفة ارتبطت بكثافة الاستيطان الأوروبي ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة. وعند مقاطعة هذين التحليلين يتّضح أنّ الناتج النهائي واحد اقتصاد طرفي تابع بصرف النظر عن الشكل القانوني للعلاقة الاستعمارية.

أما النمط الثاني فيتعلّق بإعادة هندسة أنظمة الملكية العقارية. ففي العراق حلّل كلٌّ من سلاغلت وبطاطو عملية تحويل الأراضي المشاعة إلى ملكيات فردية لصالح شيوخ القبائل المتعاونين مع سلطة الانتداب، وفي المغرب العربي وثّق أخرون كيف أنّ المستوطنين الفرنسيين استحوذوا على أجود الأراضي بموجب قوانين مصادرة ممنهجة، وفي فلسطين مارست المؤسسات الصهيونية سياسة شراء الأراضي وتهجير الفلاحين العرب. وعلى تعدّد الأدوات التشريع العقاري في العراق، والمصادرة المباشرة في الجزائر، والسوق العقارية في فلسطين فإنّ المحصلة كانت واحدة: تفكيك العلاقة العضوية بين الفلاح والأرض التي شكّلت ركيزة البنية الاجتماعية التقليدية .ويتمثّل النمط الثالث في السياسات الثقافية اللغوية وأثرها في إعادة تشكيل الهوية الجماعية. وقد أسّس سعيد إطاراً نظرياً لفهم العلاقة بين المعرفة والسلطة الاستعمارية، إلّا أنّ أثر هذه السياسات تباين بحسب الإقليم كما سيتّضح في الفقرة التالية.

ثانيا: الانتداب في مقابل الاستيطان

إلى جانب هذا المنطق المشترك، تُبرز المقارنة على ثلاثة محاور تباين جوهري بين التجربتين.

يتّصل المحور الأول بطبيعة الحكم الاستعماري ومدّته وعمقه. فقد أوضح فانون أنّ الاستعمار الاستيطاني في الجزائر الذي امتدّ 132 عاماً (1830–1962) أحدث قطيعة وجودية بين المستعمَر وأرضه وهويته، وهي قطيعة أعمق بكثير ممّا أحدثته الانتدابات القصيرة نسبياً (عقدان إلى ثلاثة عقود) في المشرق. وقد أكّد خوري أنّ الانتداب الفرنسي في سوريا، وإن مارس هيمنة بنيوية حقيقية، فإنّه أبقى على هامش من العمل السياسي المحلي لم يتوفّر نظيره في الجزائر.

أما المحور الثاني فيخصّ الأثر اللغوي–الثقافي. ففي المغرب العربي فرض الاستعمار الفرنسي لغته لغةً رسمية وحيدة في الإدارة والتعليم والقضاء، ممّا أنتج ازدواجية لغوية عميقة لا تزال آثارها قائمة. أما في المشرق فقد حافظت العربية على موقعها المركزي في التعليم الأهلي والصحافة والأدب، وإن تعرّضت لمنافسة من الإنجليزية والفرنسية في الحقلين الإداري والأكاديمي. وينعكس هذا التباين اليوم على بنية الأدبيات نفسها: دراسات بالإنجليزية تهيمن على حقل المشرق، ودراسات بالفرنسية تهيمن على حقل المغرب، بينما تبقى العربية لغة المجتمعات المدروسة مهمَّشة في الحالتين.

ويتعلّق المحور الثالث بأنماط المقاومة. فقد غلب على المشرق طابع المقاومة السياسية والدبلوماسية (الثورات الحضرية، العرائض، المفاوضات، الإضرابات)، بينما غلب على المغرب ولا سيما الجزائر طابع المقاومة المسلّحة الطويلة الأمد التي تحوّلت إلى حرب تحرير شاملة. ويعكس هذا التباين اختلاف طبيعة الاستعمار نفسه: فالاستيطان يُلغي مساحة التفاوض ويدفع نحو المواجهة الشاملة.

ثالثا: التحضّر وصعود البرجوازية الجديدة

فرضت السياسات الاستعمارية في الإقليمين تسارعاً غير مسبوق في التحضّر والهجرة الريفية. فقد وثّق بطاطو كيف أنّ تحويل الأراضي في العراق دفع أعداداً كبيرة من الفلاحين نحو بغداد والبصرة حيث شكّلوا أحزمة بؤس حضرية أصبحت لاحقاً مشاتل للحركات الثورية، وبيّن بورديو في دراسته السوسيولوجية للجزائر كيف أنّ سياسات التجميع القسري (regroupement) اقتلعت

الفلاحين من أرضهم وأنتجت بروليتاريا ريفية–حضرية مقطوعة الجذور. غير أنّ القاعدة القطاعية للبرجوازية الناشئة اختلفت بين الإقليمين. ففي المشرق نشأت برجوازية تجارية–بيروقراطية استمدّت نفوذها من التوسّط بين الإدارة الاستعمارية والسوق المحلية ومن المناصب الإدارية التي أتاحها جهاز الانتداب. أما في المغرب فقد نشأت برجوازية ذات قاعدة عقارية ارتبطت ملكيتها بالأراضي التي أعاد الاستعمار توزيعها، ولا سيما في تونس والمغرب حيث احتفظت شريحة من الملّاك المحليين بأراضٍ مقابل تعاونها مع نظام الحماية. وينبغي أن يُفهم هذا التباين لا بوصفه اختلافاً جوهرياً في المنطق بل بوصفه نتيجة لاختلاف البنية الاستعمارية التي أنتجته.

خلصت هذه المراجعة المقارنة إلى أنّ السياسات الاستعمارية على تعدّد أشكالها اشتغلت وفق منطق بنيوي واحد هدف إلى تفكيك منظومات الإنتاج والتضامن التقليدية وإعادة ربطها بالمركز الرأسمالي الأوروبي. وقد أفرز هذا المنطق تحولات اجتماعية متشابهة في جوهرها (انهيار الملكية الجماعية، تسارع التحضّر، نشوء نخب وسيطة، ازدواجية لغوية–ثقافية)، وإن اختلفت حدّتها ونتائجها بحسب طبيعة الحكم الاستعماري ومدّته وعمقه. كما كشفت المراجعة عن فجوات بحثية جسيمة في تاريخ المرأة والبعد البيئي والتاريخ الشفوي والمقارنة الشاملة عبر الأقاليم. وتوصي الدراسة بالعمل على بناء إطار تحليلي عربي مقارن يتجاوز الثنائيات الاستعمارية، والاستثمار في مشاريع التاريخ الشفوي، وإدماج مقاربات النوع الاجتماعي والبيئة في صلب الدراسات التاريخية الاستعمارية، وتطوير قواعد بيانات اقتصادية كمّية شاملة تتيح مقارنات أكثر دقّة ومنهجية.

الخاتمة

سعت هذه المراجعة النقدية المقارنة إلى رسم خريطة شاملة للأدبيات الأكاديمية التي تناولت السياسات الاستعمارية وتأثيراتها في البنى الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي خلال الفترة 1920–1960، وإلى تحليل هذه الأدبيات تحليلاً نقدياً يكشف عن إسهاماتها ومحدوديتها، ويُحدّد الفجوات البحثية القائمة، ويقترح مسارات مستقبلية للبحث. وقد خلصت المراجعة إلى جملة من الاستنتاجات الرئيسية:

أولا: الاستنتاجات

1. أنّ الأدبيات المُراجَعة، على ثرائها الكمّي وتنوّعها المنهجي، تظلّ أسيرةً للتقسيمات الإقليمية واللغوية الموروثة من الحقبة الاستعمارية ذاتها. فالباحثون في المشرق العربي يقرأون ويكتبون بالإنجليزية والعربية في الغالب، بينما يشتغل الباحثون في المغرب العربي ضمن الفضاء الفرانكوفوني أساساً، وهو ما أعاق تشكُّل حوار بحثي حقيقي بين الحقلَيْن. وقد أدّى هذا الانقسام إلى تكرار غير مُنتج في بعض المحاور البحثية (كدراسة ملكية الأراضي في كلّ قُطر على حدة) مقابل فراغ شبه كامل في محاور أخرى (كالدراسات المقارنة العابرة للأقاليم). إنّ تجاوز هذا الانقسام يستدعي جهداً مؤسسياً يتمثّل في تشجيع البرامج البحثية المشتركة بين جامعات المشرق والمغرب، وترجمة الأعمال المرجعية بين اللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية)، وإنشاء قواعد بيانات ببليوغرافية موحّدة تيسّر على الباحثين الوصول إلى الأدبيات المتوفرة بلغات لا يُتقنونها.
2. أنّ المقاربات النظرية التي هيمنت على دراسة الاستعمار في الوطن العربي من المقاربة القومية إلى نظريات ما بعد الاستعمار قدّمت كلٌّ منها إضاءات مهمة لكنها ظلّت جزئية. فالمقاربة القومية، التي مثّلها الرافعي والحسني وغيرهما، أسهمت في بناء الوعي الوطني وتوثيق الأحداث لكنها أغفلت التعقيدات الطبقية والطائفية والجندرية. والمقاربات الماركسية، التي مثّلها بطاطو وفانون، أضافت البُعد الطبقي لكنها ميّعت أحياناً الخصوصيات الثقافية والمحلية. ونظريات ما بعد الاستعمار، التي أسّسها سعيد وبابا وسبيفاك، كشفت عن الأبعاد المعرفية والثقافية لكنها ابتعدت في بعض الأحيان عن الأرض الصلبة للتحليل الاجتماعي والاقتصادي. إنّ المطلوب ليس الاختيار بين هذه المقاربات بل بناء إطار تحليلي تركيبي يستفيد من إسهامات كلّ منها ويتجاوز محدودياتها، وهو ما حاول بعض الباحثين المعاصرين مثل ميتشل وطمسون إنجازه بدرجات متفاوتة من النجاح.
3. أنّ التحليل المقارن بين تجارب المشرق والمغرب يكشف عن منطق بنيوي مشترك للسيطرة الاستعمارية يتجلّى في تفكيك البنى الاقتصادية التقليدية، وإعادة هندسة نظام ملكية الأراضي، وخلق نخب متعاونة، وإعادة تشكيل الهوية الثقافية. غير أنّ هذا المنطق المشترك تجلّى في أشكال مختلفة تبعاً لطبيعة الاستعمار (استيطاني/انتدابي/حمائي)، ومدّته وعمقه، والبنى المحلية القائمة قبل الاستعمار، والاستراتيجيات المتباينة للمتروبولات الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا). وهذا التفاعل بين المشترك والخاصّ هو ما يجعل المقاربة المقارنة ضرورةً منهجيةً لا ترفاً أكاديمياً.
4. أنّ ثمّة فجوات بحثية جوهرية تنتظر الملء، أبرزها أربع: ندرة دراسات تاريخ المرأة في الحقبة الاستعمارية، وغياب التاريخ البيئي شبه الكامل، وتراجع فرص التاريخ الشفوي مع رحيل جيل الشهود، وندرة الدراسات المقارنة العابرة للأقاليم. وكلّ واحدة من هذه الفجوات تُمثّل فرصةً بحثيةً واعدةً قد تُسهم في تعميق فهمنا للتجربة الاستعمارية وإرثها.

ثانيا: التوصيات

وفي ضوء هذه الاستنتاجات، يمكن تقديم التوصيات التالية للباحثين والمؤسسات الأكاديمية:

1. ضرورة تشجيع المشاريع البحثية المقارنة التي تتجاوز الحدود القُطرية والإقليمية، ولا سيما المقارنة المنهجية بين تجربتَيْ الاستعمار الاستيطاني في الجزائر وفلسطين، وبين أنظمة الانتداب البريطاني والفرنسي في المشرق العربي.
2. الاستثمار العاجل في مشاريع التاريخ الشفوي التي توثّق شهادات الأجيال الأخيرة من شهود العيان على الحقبة الاستعمارية، وذلك قبل ضياع هذا المورد التاريخي بصورة نهائية.
3. تطوير برامج بحثية متخصصة في تاريخ المرأة والتاريخ البيئي في الحقبة الاستعمارية، بما يُسهم في استكمال الصورة الناقصة التي رسمتها الأدبيات القائمة.
4. دعم مشاريع الترجمة بين اللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية) لإتاحة الأعمال المرجعية في كلّ حقل لباحثي الحقول الأخرى.
5. بناء إطار تحليلي عربي مقارن يستفيد من المقاربات النظرية الغربية دون أن يكون أسيراً لها، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والإقليمية للتجربة الاستعمارية في الوطن العربي.

وفي المحصلة، فإنّ دراسة الحقبة الاستعمارية ليست ترفاً أكاديمياً يتعلّق بماضٍ منقضٍ، بل هي ضرورة معرفية لفهم الحاضر العربي بكلّ تعقيداته. فكثيرٌ من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة اليوم في الوطن العربي من الحدود الوطنية إلى التركيبة الطبقية إلى الأزمات الهوياتية هي في جانب مهم منها إرثٌ استعماري يحتاج إلى فهم تاريخي معمّق وتحليل نقدي دائم. ولعلّ أهم ما يمكن أن تقدّمه الدراسات المستقبلية هو تجاوز الثنائيات المُبسّطة استعمار/مقاومة، مشرق/مغرب، تقليد/حداثة نحو أُطر تحليلية أكثر تعقيداً وأمانةً تجاه واقع تاريخي لا يقبل الاختزال.

(المصادر والمراجع)

[1] حوراني، ألبرت. (1991). تاريخ الشعوب العربية. لندن: فابر وفابر.

[2] أوين، روجر. (1981). الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800–1914. لندن: ميثوين.

[3] العروي، عبد الله. (2009). تاريخ المغرب: محاولة في التركيب. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

[4] سعيد، إدوارد و. (1978). الاستشراق. نيويورك: بانتثيون بوكس.

[5] بابا، هومي ك. (1994). موقع الثقافة. لندن: روتليدج.

[6] سبيفاك، غاياتري تشاكرافورتي. (1988). هل يستطيع التابع أن يتكلم؟ في: نلسون كاري، وغروسبرغ لورنس (محرران)، الماركسية وتفسير الثقافة. إربانا: مطبعة جامعة إلينوي.

[7] أبو ديب، كمال. (1981). مقدمة المترجم. في: سعيد، إدوارد. الاستشراق. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

[8] وولف، باتريك. (2006). الاستعمار الاستيطاني وإزالة السكان الأصليين. مجلة دراسات الإبادة الجماعية. 8(4):387–409. https://doi.org/10.1080/14623520601056240

[9] أجيرون، شارل روبير. (1979). تاريخ الجزائر المعاصرة. باريس: منشورات جامعة فرنسا.

[10] ستورا، بنجامين. (2004). تاريخ الجزائر الاستعمارية 1830–1954. باريس: لاديكوفيرت.

[11] الخالدي، رشيد. (1997). الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

[12] بابيه، إيلان. (2006). التطهير العرقي في فلسطين. أكسفورد: ون وورلد.

[13] رايت، كوينسي. (1930). نظام الانتداب في عصبة الأمم. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.

[14] بيدرسن، سوزان. (2015). الحراس: عصبة الأمم وأزمة الإمبراطورية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

[15] سلاغليت، بيتر. (1976). بريطانيا في العراق: الملك والبلد 1914–1932. لندن: مطبعة إيثاكا.

[16] خوري، فيليب س. (1987). سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920–1945. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.

[17] ريفيه، دانيال. (2002). المغرب العربي في مواجهة الاستعمار. باريس: هاشيت.

[18] لونغريغ، ستيفن هيمسلي. (1958). سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد.

[19] الرافعي، عبد الرحمن. (1955). ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921. القاهرة: دار المعارف.
[20] الحسني، عبد الرزاق. (1948). تاريخ العراق السياسي الحديث. بغداد: مطبعة العرفان.
[21] بطاطو، حنا. (1978). الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.
[22] فانون، فرانز. (1961). معذبو الأرض. باريس: ماسبيرو.
[23] ميتشل، تيموثي. (1988). استعمار مصر. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
[24] بيرك، جاك. (1962). المغرب العربي بين حربين. باريس: سوي.
[25] الوردي، علي. (1976). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد: مطبعة الشعب.
[26] طومسون، إليزابيث. (2000). مواطنون استعماريون. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.
[27] موريس، بيني. (2004). إعادة النظر في ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
[28] بينين، جويل، ولوكمان، زكاري. (1987). عمال على النيل. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.
[29] أجيرون، شارل روبير. (1964). تاريخ الجزائر المعاصرة. باريس: منشورات جامعة فرنسا.
[30] بورديو، بيير. (1958). سوسيولوجيا الجزائر. باريس: منشورات جامعة فرنسا.
[31] أندرسون، ليزا. (1986). الدولة والتحول الاجتماعي في تونس وليبيا 1830–1980. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.
[32] جوليان، شارل أندريه. (1931). تاريخ أفريقيا الشمالية. باريس: بايو.
[33] الحدّاد، الطاهر. (1966). العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية. تونس: الدار التونسية للنشر.
[34] دل بوكا، أنجيلو. (1986). الإيطاليون في ليبيا. روما: لاتيرزا.
[35] فانون، فرانز. (1952). بشرة سوداء، أقنعة بيضاء. باريس: سوي.